الأنباء
الاحد 26 مارس 2017

أول بنك خليجي يفتتح فرعاً في الصين

«الوطني» يتجه شرقاً

السفير الكويتي سميح جوهر حيات خلال حفل الافتتاح مع عصام الصقر وشيخة البحر ومديري البنك التنفيذيين

عصام الصقر وشيخة البحر مع مديري البنك التنفيذيين خلال قص شريط الافتتاح

عصام الصقر وشيخة البحر ومديرو البنك التنفيذيون في لقطة جماعية مع موظفي البنك في الصين

افتتح بنك الكويت الوطني فرعه الجديد في الصين، وذلك في احتفال أقامه في فندق شانغاريلا، بحضور سفير الكويت لدى الصين سميح جوهر حيات وقيادات من البنك في مقدمتهم الإدارة التنفيذية ممثلة بالرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر، ومدير عام مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة جورج ريشاني، بالإضافة إلى المديرين العامين في مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية الصينية.

وكان البنك قد افتتح مكتبا تمثيليا في شانغهاي في 2005، حيث اقتصرت الأعمال المصرح للبنك القيام بها على الأنشطة غير التشغيلية مثل إحالة العملاء، وجمع المعلومات، وبحوث السوق.

وقرر الوطني بعدها أن يرفع مستوى تواجده في الصين من خلال تحويل مكتبه التمثيلي ليصبح بذلك أول بنك على مستوى الخليج يفتتح فرعا متكاملا في الصين، بما يؤهله لاقتناص فرص توسع العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاستثماري لدول الشرق الأوسط في الصين وبالعكس.

وفي كلمة خلال حفل الافتتاح، قال السفير الكويتي سميح جوهر حيات إن وجود المؤسسات الكويتية الحكومية والخاصة في الصين من شأنها أن توطد من العلاقات مع العملاق الآسيوي وأن تعزز من العلاقات الاقتصادية بين البلدين كذلك يدعم من الإمكانات الحقيقية للاقتصاد الكويتي.

وأضاف حيات أن العمل يجري حاليا مع الجانب الصيني لفتح مكتب للهيئة العامة للاستثمار في مدينة شنغهاي بالإضافة إلى بحث افتتاح قنصلية عامة للكويت في تلك المدينة في المستقبل القريب. وثبت الاهتمام بدعم القطاع الخاص الكويتي مرحبا بافتتاح الفرع الرئيسي للبنك الوطني في شنغهاي التي تعد العاصمة التجارية للصين.

واعتبر السفير حيات أن خطوة البنك الوطني تعكس استجابة للدور الرئيسي الذي تلعبه الصين في الاقتصاد العالمي وكذلك لحجم التبادل التجاري الصيني مع الدول العربية والتي بلغت 270 مليار دولار العام الماضي منها 171 مليار دولار مع دول الخليج العربية.

وأكد أهمية العلاقات الديبلوماسية القوية التي تربط بين الكويت والصين منذ عقود طويلة تمتد لفترة السبعينيات، وأهمية تشجيع استثمارات القطاع الخاص والتبادل التجاري بين البلدين، وتقديم الدعم وتشجيع رؤية الصين لمشروعها الحيوي طريق الحرير الجديد. كما شدد على الدور البارز الذي تلعبه الهيئة العامة للاستثمار في الصين، وأن شنغهاي تعد المحور الرئيسي للأعمال التجارية.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر: «يمضي البنك الوطني قدما في مسار استراتيجية التوسع الاقليمي والدولي تعزيزا لموقعه على الساحة المصرفية المحلية والدولية. كما أن افتتاح فرع البنك في الصين يضيف حلقة جديدة إلى سلسلة توسعاته، لافتا إلى أن الوطني سيستمر في التركيز خلال الفترة المقبلة على تعزيز تواجده في الأسواق الخليجية بالإضافة إلى مصر لما تعكسه من فرص نمو واعدة».

وأشار الصقر الى أن «الوطني» تحول إلى مجموعة إقليمية رائدة بموجودات تتجاوز 79 مليار دولار. ومن شأن الفرع الجديد في الصين أن يرسخ تواجد البنك في السوق المصرفية الصينية والتي يتواجد فيها منذ 2005 من خلال مكتبه التمثيلي، ليصبح بذلك أول بنك خليجي في الصين يقدم خدمات متكاملة.

من جهتها، أكدت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الوطني شيخة البحر: «يعتبر افتتاح فرع للبنك الوطني بدول عظيمة كالصين علامة فارقة في تاريخ البنك، حيث تحققت رؤية البنك الوطني في التواجد بدولة تجسد الثقافة والحضارة والمثابرة والمعرفة والتكنولوجيا وتنفرد بتاريخ يمتد إلى آلاف السنين.

وقالت البحر إن الفرص المتوافرة في الصين لا حدود لها، وكلنا ثقة من قدرتنا على توفير كل الاحتياجات المالية والمصرفية لعملائنا في الكويت والصين. فهناك عشرون شركة بناء صينية تعمل في الكويت، حتى أن مقرنا الجديد تقوم شركة صينية بإنجازه في الوقت الحاضر.

وأشارت إلى أن نمو حجم الأعمال يتطلب تواجد أكثر من مجرد مكتب تمثيلي، حيث ان اقتران القوة المصرفية والتعاملات المالية للبنك مع سمعته المرموقة وسجل أعماله المشرف، قد مكنتنا من الوصول إلى الصين والتي تتطلب أعلى المعايير المهنية.

الصقر: «الوطني» تحول إلى مجموعة إقليمية بموجودات تتجاوز 79 مليار دولار

تعزيز تواجد «الوطني» في الأسواق الخليجية ومصر خلال الفترة المقبلة

البحر: افتتاح فرع لـ «الوطني» في الصين علامة فارقة في تاريخ البنك

توفير كل الاحتياجات المالية والمصرفية لعملائنا في الكويت والصين

حيات: «الوطني» يستعد لاقتناص فرص توسع العلاقات بين الصين والمنطقة

وحدة الأبحاث البريطانية «كابيتال ايكونوميكس»

الاقتصاد الكويتي محصّن من تقلبات النفط لكنه الأضعف خليجياً

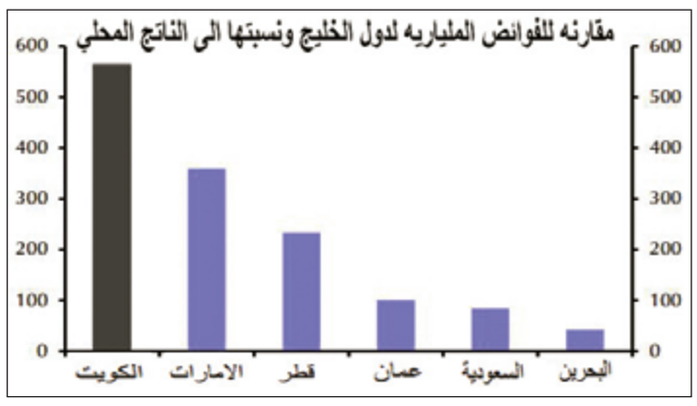

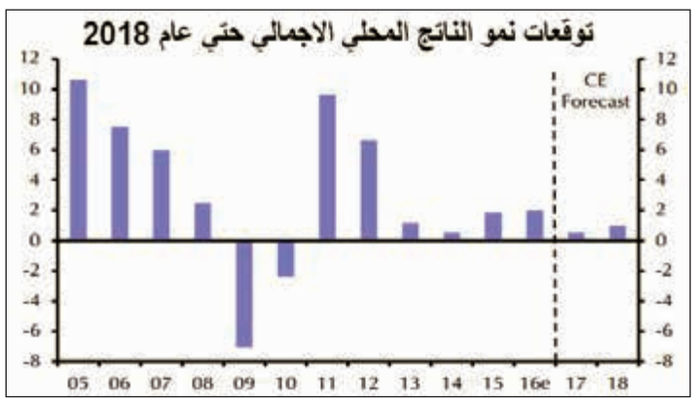

أحمد موسى

أكد تقرير صادر عن وحدة الأبحاث البريطانية كابيتال ايكونوميكس ان الاقتصاد الكويتي محصن من التعرض للاضطرابات الحادة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، لكن النمو لايزال من بين الأضعف بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار التقرير إلى ان الكويت هي أفضل اقتصاد بين دول الخليج لتحمل فترة طويلة من انخفاض أسعار النفط بسبب الفوائض الكبيرة التي تراكمت على مدى السنوات الماضية.

وأوضح التقرير ان ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات 60 دولارا للبرميل بحلول نهاية عام 2017 كما هو متوقع، سيدفع موازنة الكويت وحسابها الجاري إلى الفوائض من جديد.

وأشار التقرير إلى ان الوفورات الضخمة التي تمتلكها الكويت على مدى السنوات الماضية تقدر بنحو 625 مليار دولار تعادل 580٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبجانب الوفورات الضخمة فإن مستويات الديون الحكومية منخفضة للغاية وتساعد على تحمل الاقتصاد لمزيد من ضغوطات انخفاض أسعار النفط.

واكد التقرير ان التوقعات بالرغم من المصدات المالية الجيدة التي تملكها الكويت تظل ترجح أن يظل النمو بطيئا، بالإضافة إلى ان هناك مؤشرات على ان تظل السياسة المالية مقيدة فيما يخص الاصلاح.

وقال التقرير ان الحكومة تخطط للحد من النمو في فاتورة أجور القطاع العام والمضي قدما في خفض الإعانات. فيما يتعين عليها اقرار ضريبة على الشركات، وضريبة القيمة المضافة جنبا إلى جنب مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بحلول عام 2018، وهو ما سيساعد في ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك.

وأوضح التقرير ان انتخابات مجلس الامة في العام الماضي اسفرت عن برلمان تسيطر عليه المعارضة. ونتيجة لذلك، سوف تكافح الحكومة من أجل دفع خطتها التنموية الأخيرة، والتي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمار.

واكد تقرير كابيتال ايكونوميكس أن من شأن سياسة مالية ضيقة وبطء في التقدم في خطة التنمية أن تبقي النمو في القطاع غير النفطي ضعيفا. وفي الوقت نفسه، نفذت الكويت تعهداتها من اتفاق أوبيك لخفض إنتاج النفط، ونتيجة لذلك، فإن قطاع النفط سيكون بمنزلة عبء على نمو الاقتصاد هذا العام.

وقال التقرير ان الكويت خفضت إنتاجها من النفط بواقع 130 ألف برميل يوميا ضمن اتفاق خفض الإنتاج ليبلغ انتاجها نحو 2,7 مليون برميل مقارنة بمستويات 2,83 مليون برميل مستوياتها السابقة.

وأشارت وحدة الأبحاث البريطانية الى ان توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت ستظل بين 0,5 إلى 1,0٪ في 2017ـ2018.

وقدرت الكويت ميزانية العام المقبل عند مصروفات ستبلغ 19,9 مليار دينار في السنة المالية 2017ـ2018 بينما ستكون الإيرادات 13,3 مليار دينار وبلغ العجز المقدر في ميزانية 2017ـ2018، بعد تحويل احتياطي الأجيال القادمة يبلغ 7,9 مليارات دينار، ويبلغ 6,6 مليارات دينار قبل تحويل الاحتياطي.

واستدانت الكويت 8 مليارات دولار من الأسواق الدولية، بالإضافة إلى مليارين آخرين من السوق المحلية لتمويل عجز الميزانية العامة للسنة المالية الحالية 2016ـ2017 التي تنتهي في 31 مارس 2017.

الكويت الأفضل خليجياً لتحمل فترة طويلة من انخفاض أسعار النفط

60 دولاراً للبرميل تحول موازنة الكويت وحسابها الجاري إلى الفوائض

تقرير الشال

4٪ زيادة في سكان الكويت.. الأعلى نمواً منذ 2008

فصل 3493 كويتياً في القطاع الخاص

قال تقرير الشال ان إجمالي عدد السكان في الكويت بلغ 4,4 ملايين نسمة، في نهاية 2016، ذلك يعني زيادة عدد السكان 4,1٪، مقارنة بمثيله المسجل في نهاية 2015، وتعتبر أعلى نسبة نمو سنوي منذ عام 2008. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نموا موجبا، بنسبة 3,6٪ في عام 2015، مقارنة بنحو 3,2٪، و3,7٪، و3,4٪ في الأعوام 2012 و2013 و2014، على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة، خلال العام 2016، نحو 172,1 ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 30,1 ألف نسمة، بمعدل نمو سنوي 2,3٪، ليبلغ إجمالي عددهم 1,3 مليون نسمة، وانخفضت مساهمة الكويتيين، في جملة السكان، من 30,8٪، في نهاية 2015، إلى 30,3٪، ويفوق عدد الإناث الكويتيات، البالغ 681,6 ألفا، عدد الذكور، البالغ 656,1 ألفا. وزاد عدد السكان غير الكويتيين، بنحو 142 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت 4,8٪، بارتفاع عن نسبة النمو في 2015 البالغة 4,1٪، وبلغ عددهم نحو 3,073 ملايين نسمة، وبمعدل نمو سنوي مركب، خلال السنوات 2016/2007، بلغ 3,1٪.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2,7 مليون عامل، أي 61,3٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين 33,4٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الكويتيين، ارتفعت من نحو 72,9٪ إلى نحو 73,5٪ في عام 2016. وتم فصل نحو 3493 وظيفة لكويتيين خارج القطاع الحكومي بنسبة تراجع بلغت 3,8٪، نتيجة خفض عدد بعض العمالة غير الحقيقية وبعقود وهمية في القطاع الخاص.

وانخفضت نسبة العاملين الكويتيين، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو 16,9٪، في عام 2015، إلى 16,5٪ في 2016، وارتفعت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 48,3٪، بعد أن كانت عند 47,5٪، في نهاية 2015، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت 25,9٪. وارتفع عدد العاملين الكويتيين، بنحو 11,2 ألف عامل ليبلغ عددهم 447,1 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 343,3 ألف عامل، أي 76,8٪ من إجمالي العمالة الكويتية، مرتفعا من نحو 331,6 ألف عامل، في نهاية عام 2015.

39٪ هبوط سنوي لسيولة «العقار» في فبراير

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى انخفاض سيولة سوق العقار في فبراير الماضي، مقارنة بسيولة يناير 2017، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر فبراير نحو 164,9 مليون دينار، وهي قيمة أدنى 11٪ عن يناير 2017، البالغة نحو 185,4 مليون دينار، ونجدها أيضا انخفضت 38,9٪ مقارنة مع سيولة فبراير 2016.

وتوزعت تداولات فبراير 2017 ما بين 155 مليون دينار، عقود، و9,9 ملايين دينار، وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 378 صفقة (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي)، توزعت ما بين 353 عقودا و25 وكالات، وحصدت محافظة حولي أعلى عدد صفقات بنحو 97 صفقة وممثلة بنحو 25,6٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتها محافظة الأحمدي بـ 86 صفقة وتمثل نحو 22,7٪، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد صفقات تداول بـ 31 صفقة ممثلة بنحو 8,2٪.

وقال التقرير ان قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بلغت 85,9 مليون دينار مرتفعة بـ 3٪ مقارنة مع يناير 2017، عندما بلغت نحو 83,4 مليون دينار، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 52,1٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 45٪ في يناير 2017. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهرا نحو 84,6 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير الماضي أعلى 1,6٪ مقارنة بالمعدل، بينما انخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 251 صفقة مقارنة بـ 257 صفقة في يناير 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 342,3 ألف دينار مقارنة بنحو 324,5 ألف دينار في يناير 2017، أي بارتفاع بحدود 5,5٪.

ولفت التقرير الى أن قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري بلغت 56 مليون دينار أي بانخفاض 17,2٪ مقارنة بالشهر السابق (يناير 2017)، حين بلغت 67,7 مليون دينار، وانخفضت نسبتها من جملة السيولة إلى 33,9٪ مقارنة بما نسبته 36,5٪ في يناير 2017. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا 65,9 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات فبراير أدنى 15٪ مقارنة بمعدل 12 شهرا. بينما ارتفع عدد صفقاته إلى 120 صفقة مقارنة بـ 116 صفقة في يناير الماضي، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 466,6 ألف دينار مقارنة بنحو 583,3 مليون دينار في يناير 2017 أي بانخفاض 20٪.

وأشار التقرير الى انخفاض قيمة تداولات النشاط التجاري أيضا إلى نحو 23 مليون دينار، أي انخفاض 32,8٪ مقارنة مع يناير 2017، حين بلغت نحو 34,3 مليون دينار. وانخفضت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى 14٪ مقارنة بما نسبته 18,5٪ في يناير الماضي. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهرا نحو 45 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير أدنى بنحو 48,8٪ عن متوسط آخر 12 شهرا. وبلغ عدد صفقاته 7 صفقات مقارنة بـ 13 صفقة في يناير، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر فبراير 2017 نحو 3,3 ملايين دينار مقارنة بمعدل يناير 2017 والبالغ نحو 2,6 مليون دينار أي بارتفاع بحدود 24,8٪.

رغم قرب انقضاء المهلة القانونية المحددة للإفصاح

«بيان»: 35٪ من الشركات لم تعلن عن بياناتها المالية

قال تقرير شركة بيان للاستثمار ان أكثر من 35٪ من الشركات المدرجة لم تقم حتى الآن بالإفصاح عن بياناتها المالية السنوية لعام 2016 على الرغم من قرب انقضاء المهلة القانونية المحددة للشركات للإفصاح عن نتائجها المالية، والتي ستنتهي في 31 الجاري.

ومع نهاية الأسبوع الماضي، وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها السنوية إلى 114 شركة، أي ما نسبته 64,04٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ عددها 178 شركة، وقد حققت الشركات المعلنة ما يقرب من 1,67 مليار دينار أرباحا صافية بارتفاع نسبته 7,45٪ عن نتائج هذه الشركات في العام 2015 والتي بلغت 1,56 مليار د.ك. تقريبا. هذا وبلغ عدد الشركات التي سجلت نموا في ربحية أسهمها 62 شركة، في حين سجلت 50 شركة تراجعا في ربحية أسهمها مقارنة بالعام 2015، فيما تكبدت 19 شركة لخسائر عن السنة المالية 2016.

وعادت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي لتحقيق المكاسب الجماعية لمؤشراتها الثلاثة، وذلك بعد عدة أسابيع من التذبذب والأداء الباهت، إذ جاءت هذه المكاسب على وقع القوى الشرائية وعمليات المضاربة السريعة التي كانت حاضرة في معظم الجلسات اليومية والتي طالت العديد من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم الصغيرة والمتوسطة التي من المتوقع أن تعلن عن نتائج سنوية إيجابية، بالإضافة إلى عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت بعض الأسهم القيادية ذات التوزيعات النقدية المغرية وبعض الأسهم الخاملة، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء كل مؤشرات السوق بقيادة المؤشر السعري الذي كان الأكثر تحقيقا للمكاسب بنهاية الأسبوع بالمقارنة مع نظيريه الوزني وكويت 15.